


  
**الجريدة الرسمية**
  
**للمملكة الأردنية الهاشمية**

عمان : الخميس ١٠ رجب سنة ١٤٠٩ هـ الموافق ١٦ شباط سنة ١٩٨٩ م العدد ٣٦٠٧

### الفهرس

صفحة	
٣٧٣	قانون مؤقت رقم ٧ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون المؤسسة الطبية العلاجية
٣٧٥	نظام رقم ٣ لسنة ١٩٨٩ نظام صندوق الطلبة المدنيين في جامعة مؤتة
٣٧٧	نظام رقم ٤ لسنة ١٩٨٩ نظام معدل لنظام الخدمة المدنية للمنصب العليا في الديوان الملكي الهاشمي
٣٧٨	نظام رقم ٥ لسنة ١٩٨٩ نظام معدل لنظام التوازن
٣٨٠	نظام رقم ٦ لسنة ١٩٨٩ نظام معدل لنظام تنظيم وإدارة دائرة التطوير الحضري
٣٨١	تعديل اجور المعالجة في المستشفيات والمراكز التابعة لوزارة الصحة
٣٨١	الدستور الطبي

مديرية المطابع العسكرية

٣٧٢

#### خلاصة الحكم

#### اسم المحكوم عليه

حسن سميد الفزاي	حبس ثلاثة شهور والرسوم
حسن عبد مجدلاوية	حبس ثلاثة شهور والرسوم
علي محمد علي الحديد	حبس ثلاثة شهور والرسوم
غريب عبد الرزاق	حبس ثلاثة شهور والرسوم
حسن نمر حن عرقوب	حبس ثلاثة شهور وغرامة والرسوم
وجيه عيسى عبد الرحمن	حبس شهر وغرامة والرسوم
زهير احمد عبودة	حبس شهر وغرامة والرسوم
مصطفى كرابولوت	حبس شهر وغرامة والرسوم
ميد الكريم محمد مفلح	حبس شهر وغرامة والرسوم
محمد حامد الصمادي	حبس شهر وغرامة والرسوم
رزق محمد الخلاوي	حبس شهر وغرامة والرسوم
ابراهيم كابل الخطيب	حبس شهر وغرامة والرسوم
ميسى عثمان الدويك	حبس شهرين وغرامة والرسوم
زكريا مودة محمود	حبس شهرين وغرامة والرسوم
سمير عوض شحادة	حبس شهرين وغرامة والرسوم
مزت صالح الخطيب	حبس شهرين وغرامة والرسوم
نزار حسن ابراهيم	حبس اربعة شهور وغرامة والرسوم
خيس ابراهيم قويدر	حبس اربعة شهور وغرامة والرسوم

هكذا من المأهل

## نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/١/١٤  
نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي، ونأمر بإصداره ووضع موضع  
التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقدته :-

قانون مؤقت رقم ٧ لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون المؤسسة الطبية العلاجية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون المؤسسة الطبية العلاجية لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون  
رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيها يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من القانون الأصلي بإلغاء تعريفة « المجلس » الواردة فيها والاستعاضة عنه  
بالتعريف التالي :-

المجلس : مجلس أمناء المؤسسة .

المادة ٣ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة ٦ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١ - يتولى الإشراف على أعمال المؤسسة مجلس أمناء يؤلف على النحو التالي :-

رئيس الوزراء	: رئيساً
المستشار العسكري لجلالة الملك	: نائباً للرئيس
وزير الصحة	: عضواً
رئيس هيئة الأركان العامة	: عضواً
رئيس الجامعة الأردنية	: عضواً
رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا	: عضواً
الوزير المسمى	: عضواً

المادة ٤ - تعدل المادة ٦ من القانون الأصلي باعتبار ماورد فيها فقرة «أ» وإضافة الفقرة ب التالية اليها :-  
ب - يكون للمدير العام صلاحيات الوزير فيما يتعلق بإدارة شؤون المؤسسة والإشراف على  
أعمالها وعلى موظفيها وذلك وفقاً للأنظمة المعمول بها .

الحسين بن طلال

١٩٨٩/١/١٤

وزير النقل والاتصالات	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم خوقان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
المهندس خالد الحاج حسن	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير العمل مروان دودين	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الصمود
وزير الصحة د. زهير ملحس	وزير الإعلام د. هاني الفصاونه	وزير الطاقة والتروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. هنا عوده
وزير المياه والري	وزير الداخلية رجائي الدجاني	وزير الشباب د. عوف خليفات	وزير المالية وزير العدل رياض الشكمه
المهندس احمد دحقان	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء زهير العجلوني	وزير السياحة د. فايز الطراونه	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس شفيق الزوايده
وزير الزراعة	وزير الثقافة والتراث القومي ووزير التعليم العالي بالوكالة د. محمد الصوري	وزير التعمين د. فايز الطراونه	وزير الصناعة والتجارة حمدي الطباع
يوسف حمدان	وزير السياحة د. نواز طوقان		

ملكنا من الملوك

## نخلة الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/١/١٤

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم ٣ لسنة ١٩٨٩

نظام صندوق الطلبة المدنيين في جامعة مؤتة

صادر بمقتضى المادة ٢٢ من قانون جامعة مؤتة

رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام صندوق الطلبة المدنيين في جامعة مؤتة لسنة ١٩٨٩ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك : -

الجامعة	:	جامعة مؤتة
المجلس	:	مجلس الجامعة
الرئيس	:	رئيس الجامعة
الصندوق	:	صندوق الطلبة المدنيين في الجامعة
اللجنة	:	لجنة الصندوق المشكلة بموجب هذا النظام

المادة ٣ - ينشأ في الجامعة صندوق يسمى ( صندوق الطلبة المدنيين في جامعة مؤتة ) .

المادة ٤ - يهدف الصندوق الى ما يلي : -

- تقدير التفوق العلمي لدى الطلبة ومنحهم الجوائز الرمزية او العينية او المالية .
- تبنيهم احترامهم للعمل وسد حاجاتهم المالية وذلك بتقديم منح او قروض لهم او تشغيلهم داخل الجامعة بأجر لساعات محددة .

المادة ٥ - تتألف موارد الصندوق مما يلي :

- مساهمة الجامعة السنوية المالية للصندوق .
- الهبات والتبرعات والمنح والوصايا والقروض التي توافق عليها اللجنة .
- ربح استثمار أموال الصندوق بالطريقة التي يوافق عليها المجلس .

المادة ٦ - يتولى المجلس الصلاحيات التالية : -

- رسم السياسة العامة للصندوق .
- ب - اقرار الاسس التي تصرف بموجبها أموال الصندوق بما في ذلك القروض والمنح التي تقدم للطلبة .
- ج - مناقشة الموازنة السنوية للصندوق التي تعدها اللجنة واقرارها .

المادة ٧ - ١ - تتولى ادارة شؤون الصندوق لجنة تسمى « لجنة صندوق الطلبة » تتألف على النحو التالي : -

- ١ - رئيس الجامعة او من ينوبه
- ٢ - رئيس دائرة شؤون الطلبة
- ٣ - مدير الدائرة المالية
- ٤ - مدير القبول والتسجيل
- ٥ - مدير دائرة العلاقات الثقافية والعامة
- ٦ - احد اعضاء هيئة التدريس في الجامعة يختاره الرئيس في بداية كل عام دراسي .

ب - تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كلبادت الحاجة الى ذلك ويكون اجتماعها قانونيا بحضور اكثرية اعضائها وتتخذ قراراتها بأبوابالاجماع او بأكثرية اصوات الحاضرين .

المادة ٨ - تتولى اللجنة المهام والمسؤوليات التالية :

- ١ - اعداد ميزانية الصندوق ورفعها الى المجلس للمصادقة عليها .
- ب - وضع قواعد الاقتراض وطريقة تسديد القروض ورفعها الى المجلس للموافقة عليها .
- ج - اتخاذ القرارات المتعلقة بالنسج والقروض والتشغيل للطلبة المستحقين حسب احكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه على ان لا تسفوق اية فوائد على القروض التي يمنحها الصندوق للطلبة .

المادة ٩ - تقدم اللجنة تقريرا الى المجلس في نهاية السنة المالية عن اعمال الصندوق .

المادة ١٠ - ١ - يطبق على المعاملات المالية للصندوق احكام النظام المالي في الجامعة بما لا يتعارض مع احكام هذا النظام ، وتحتفظ الدائرة المالية في الجامعة بالسجلات والبطاقات والسندات والقيود المالية الاخرى المتعلقة باعمال الصندوق وتقوم بتنظيمها .

المادة ١١ - يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا النظام على ان لا تتعارض مع احكامه او تخالفها .

١٩٨٩/١/١٤

### الحسين بن طلال

رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم لوقان الهنداوي	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	وزير النقل والاتصالات الهندس خالد الحاج حسن
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود	وزير العمل مروان دودين	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبد العزيز الخياط	وزير الصحة د. زهير ملحس
وزير المالية د. حنا عوده	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام كنعان	وزير الطاقة والنفرة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الاعلام د. هاني الفضلونه
وزير المياه والري	وزير العدل	وزير التخطيط	وزير الزراعة
المهندس احمد دخقان	رياض الشكبة	د. طاهر كنعان	رجائي الدجاني
وزير الاسفان العامة والاسكان	وزير الشباب	وزير الثقافة والتراث القومي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
المهندس شفيق الزوايده	د. عوض خليفات	وزير التعليم العالي بالوكالة د. محمد الصوري	زهرى المجولوي
وزير الصناعة والتجارة	وزير التوبين	وزير التنمية الاجتماعية	وزير السياحة
حمدي الطباع	د. فايز الطراونه	د. فواز طوقان	يغال حكيت

هكذا من الأهل

## مخبر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور وروينا على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/١/١٤  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

### نظام رقم ٤ لسنة ١٩٨٩ نظام معدل لنظام الخدمة المدنية للناصب العليا في الديوان الملكي الهاشمي

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الخدمة المدنية للناصب العليا في الديوان الملكي الهاشمي لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع النظام رقم ٢ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٨٨/١٢/١٩ .  
المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (١) من المادة ٢ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
١ - تسري احكام هذا النظام على شاغلي المناصب العليا التالية في الديوان الملكي الهاشمي :

- رئيس الديوان الملكي الهاشمي
- مستشارو جلالة الملك
- كبير الامناء وامناء جلالة الملك
- ناظر الخاصة الملكية
- الطبيب الخاص
- امين عام الديوان الملكي

١٩٨٩/١/١٤ .

### الحسين بن طلال

وزير النقل والاتصالات	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
المهندس خالد الحاج حسن	وزير الخارجية	وزير التربية والتعليم	وزير الدفاع
مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير العدل	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
د. زهير ملحم	د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب	مروان دودين	مروان الحمود
وزير الاعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير المالية
د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب	عبد السلام كنعان	د. هنا موهه
وزير الزراعة	وزير الداخلية	وزير العدل	وزير المياه والري
يوسف هيدان	رجائي الحجاني	رياض الشكمه	المهندس احمد دحقان
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الثقافة والاثاث القومي	وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان
زهير المجاوي	وزير التعليم العالي بالوكالة	د. هوش خليفات	المهندس شفيق الزوايده
وزير السياحة	وزير التنمية الاجتماعية	وزير الشؤون	وزير الصناعة والتجارة
بنال حكمت	د. نواز طوقان	د. فايز الطراونه	عبدي الطباع

## مخبر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١١٤ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/١/١٤  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

### نظام رقم ٥ لسنة ١٩٨٩ نظام معدل لنظام اللوازم

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام اللوازم لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع النظام رقم ٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ١٤ من النظام الاصلي على الوجه التالي :-

اولا : بالغاء مبرارة ( مع مراعاة احكام الفقرتين ب، ج ) الواردة في مطلع الفقرة (١) منها والاستعاضة منها بالمبرارة التالية :-  
١ - ( مع مراعاة احكام الفقرات ب، ج، د ) .

ثانيا : باضافة الفقرة د التالية اليها :-

د - ١ - تؤلف لجنة عطاءات مركزية للمؤسسة الطبية العلاجية تمارس صلاحيات لجنة العطاءات المركزية المنصوص عليها في هذا النظام على الوجه التالي :-

- مدير مديرية اللوازم في المؤسسة .
- ممثل من دائرة اللوازم العامة يعينه وزير المالية .
- ممثل عن وزارة المالية يعينه وزير المالية .
- موظفان من المؤسسة الطبية العلاجية يعينهما المدير العام .

اعضاء

ويشترط ان لا تقل درجة اي من اعضاء اللجنة المنصوص عليهم في هذا البند من الدرجة الثالثة من الفئة الثانية .

٢ - تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها ويكون اي اجتماع تعقده قانونيا بحضور رئيسها وثلاثة من اعضاءها على الاقل وتتخذ قراراتها بالاغلبية او باكثرية اربعة من اصوات الحاضرين على الاقل .

هكذا من الأهل

٢ - يتولى المدير العام طرح المعطاءات الخاصة بالمؤسسة وفقاً للأحكام والإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام ويصادق على قرار إحالة أي عطاء لا تزيد قيمته عن ٢٥.٠٠٠ مائتين وخمسين ألف دينار ، وإذا تجاوزت قيمة العطاء ذلك المبلغ فيصادق على قرار إحالته من قبل رئيس الوزراء وتوقع الانتفاقيات والمقود الخاصة بتنفيذ المعطاءات من قبل المدير العام .

١٩٨٩/١/١٤

## الحسين بن طلال

وزير النقل والاتصالات	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
المهندس خالد الحاج حسن	مروان القاسم	دوقان الهنداوي	زيد الرفاعي
وزير الصحة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	وزير العمل	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
د. زهير ملحس	د. الشيخ عبد العزيز الخطيب	مروان دودين	مروان الحمود
وزير الإعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير المالية
د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب	عبد السلام كتمان	د. حنا عوده
وزير الزراعة	وزير الداخلية	وزير العدل	وزير المياه والري
يوسف حمدان	رجائي الدجاني	د. طاهر كتمان	المهندس احمد دخقان
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الثقافة والتراث القومي	وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان
زهير المغولوني	د. محمد الحوري	د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده
وزير السياحة	وزير التنمية الاجتماعية	وزير التكوين	وزير الصناعة والتجارة
ينال حكمت	د. نواز طوقان	د. فايز الطراونه	حمدي الطباع

## الحسين الاول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/١/١٤  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٦ لسنة ١٩٨٩  
نظام معدل لنظام تنظيم وإدارة  
دائرة التطوير الحضري

- المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام تنظيم وإدارة دائرة التطوير الحضري لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع النظام رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٦ المنسار إليه فيما يلي النظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يلغى تعريف كل من كلية (الوزارة) و (الوزير) الواردة في المادة ٢ من النظام الأصلي ويستعاض عن كل منهما بالتعريف التالي :-  
الوزارة : وزارة الاشغال العامة والاسكان  
الوزير : وزير الاشغال العامة والاسكان
- المادة ٣ - تعدل الفقرة (أ) من المادة ٥ من النظام الأصلي بإلغاء نص كل من البندين ٢ و ٤ منها والاستعاضة عن كل منهما بالنص التالي :-
- ٢ - أمين عمان  
٤ - أمين عام وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

## الحسين بن طلال

١٩٨٩/١/١٤

وزير النقل والاتصالات	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
المهندس خالد الحاج حسن	مروان القاسم	دوقان الهنداوي	زيد الرفاعي
وزير الصحة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	وزير العمل	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
د. زهير ملحس	د. الشيخ عبد العزيز الخطيب	مروان دودين	مروان الحمود
وزير الإعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير المالية
د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب	عبد السلام كتمان	د. حنا عوده
وزير الزراعة	وزير الداخلية	وزير العدل	وزير المياه والري
يوسف حمدان	رجائي الدجاني	د. طاهر كتمان	المهندس احمد دخقان
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الثقافة والتراث القومي	وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان
زهير المغولوني	د. محمد الحوري	د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده
وزير السياحة	وزير التنمية الاجتماعية	وزير التكوين	وزير الصناعة والتجارة
ينال حكمت	د. نواز طوقان	د. فايز الطراونه	حمدي الطباع

هكذا من المأهول

## تعديل اجور المعالجة في المستشفيات والمراكز

## التابعة لوزارة الصحة

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٥ بالاستناد الى المادة ١٢ من نظام التأمين الصحي المدني رقم ١٠ لسنة ١٩٨٢ الموافقة على إلغاء البند ٦ من اجور المعالجة في المستشفيات والمراكز التابعة لوزارة الصحة والاستعاضة عنه بالبند التالي:

٦ - الادوية في المراكز والعيادات سعر الكلفة + ١٠٪

## الدستور الطبي

## واجبات الطبيب وآداب المهنة

## الذي اقرته الهيئة العامة نقابة اطباء الاردنية

استنادا الى المادة ١/١٨ من قانون نقابة اطباء الاردنية رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته ووافق عليه مجلس النقابة في جلسته رقم ١٨ بتاريخ ١٩٨٧/١/٧

## المفصل الاول

## خصائص الطب البشري

مادة ١ ان مهنة الطب مهنة انسانية واخلاقية وعلمية قديمة قدم الانسان ، اكتسبتها الحقب الطويلة لتتألبد ومواصفات تحتم على من يمارسها ان يحترم الشخصية الانسانية في جميع الظروف والاحوال وان يكون قدوة حسنة في سلوكه ومعاملته مستقيما في عمله ، محافظا على ارواح الناس واعراضهم ، رحيما بهم وبأذلا جهده في خدمتهم . وتقوم المسؤولية الطبية بين الطبيب والمريض على بذل العناية وعدم الاهمال وليس الشفاء .

مادة ٢ - كل عمل طبي يجب ان يستهدف مصلحة المريض المطلقة وان تكون له ضرورة تبرره وان يتم برضاؤه او رضاه ولي امره ان كان قاصرا او ناقدا لوعيه .

مادة ٣ - لا يجوز انهاء حياة مريض مصاب بمرض مستعصم غير قابل للشفاء ومنها رافق ذلك من الام سواء ذلك بتدخل مباشر او غير مباشر ماعدا موت الدماغ فيكون حسنت الشروط الطبية المعتمدة من النقابة .

## الفصل الثاني

## واجبات الطبيب العامة

مادة ٤ - يحظر على الطبيب الذي يشغل منصبا ما ان يستغل هذا المنصب سواء كان اداريا او سلبيا او اجتماعيا لتفادي مهنة يستهدف ربحا قهرا ، كما يحظر عليه استغلال وظيفته للحصول على كسب مادي من المريض .

مادة ٥ - ١ - يحظر على الطبيب الاعلان من نفسه او اعلاما بدمية مباشرة او بالواسطة بشئ طرق النشر او الدعاية او بكتابة على اللوحات او الخطابات او الوصفات الطبية العلانية او اختصاصات لم يملكها بشكل قانوني . على انه يجوز له الاعلان مرة واحدة في الصحف لمدة لا تزيد من اسبوع منذ بدء مزاولة العمل او عند انتقاله الى مكان آخر او عند حصوله على اختصاص جديد .

٢ - يحق للطبيب عند تنبيه من مركز مهلة لمدة شهر او عند تغيير سمات مهلة ان يعلن من ذلك وبعده في الصحف لمدة بلدين ، والحدود شرط ان يخبر النقابة من تنبيه من مركز مهلة .

مادة ٦ - يحظر على الطبيب القيام بأي عمل او تقديم نصيحة من شأنها اضعاف مقاومة الاشخاص الجسدية او العقلية الا في الحالات التي يقتضيها العلاج الطبي كالتخدير مثلا .

مادة ٧ - تكون اللقطة التي يضعها الطبيب على مدخل مياحته بعباس لا يتجاوز ٤.٣٠ سم ، ويجوز له ان يضع لاقطه اخرى على واجهة الميادة او على شبرقتها على ان لا يتجاوز قياسها ١٠.٣٧ سم ويحق له وضع سهم واحد يشير الى مكان الميادة اذا كانت هذه في شارع مرعي . ويجب ان لا يسجل على اللقطة سوى المعلومات المسموح بالاعلان عنها والواردة في الفقرة (١) من المادة السابقة مع مراعاة ان تكون اللقطة ذات شكل لائق خال من الزخارف الزينية كما يحق للطبيب ان يضع على مدخل مكان سكناه لاقطه واحدة ، على ان لا يتجاوز قياسها من ٤.٣٠ سم .

مادة ٨ - تحوي اوراق الوصفات الطبية المعلومات المسموح باعلانها في اعلان الصحف واللافتات فقط ويجب ان يذكر على الوصفة الطبية اسم المريض وعمره والتاريخ وتوقيع الطبيب . وان تكون الوصفة واضحة الخط وحالية على شروط استعمال العلاج .

مادة ٩ - لا تجوز الممارسة في ابكة غير معدة اعداداتها لائقا ويجب ان تتوفر في العيادة المواصفات التي يقررها مجلس النقابة ويحق لمجلس النقابة التفتيش على عيادات الاطباء كليا راي ضرورة لذلك ، وتنظيما لمركز الاطباء في البنفايات يفتح المجلس التعليمات المناسبة لتحديد مواقع العيادات ومواصفات وجود اكثر من عيادة في بنناية واحدة .

مادة ١٠ - يحظر على الطبيب :  
١ - اللجوء الى اساليب يمكن ان تصنف مهنة الطب وخاصة منها ما يدخل في زمره الفسوق والتدجيل والادعاء باكتشاف طريق جديدة للتفتيش او العلاج غير مثبتة علميا .

ب - الكتابة في الصحف والمجلات واستعمال اية وسيلة اخرى للنشر بأسلوب يهين منه الدعاية الشخصية او بشكل يسيء الى المهنة او الى حقوق الزمالة الطبية والمهن الطبية الاخرى .

ج - اقامة اي نوع من العلاقات تقوم على السمسرة او المكافأة الطبية مع اي من زملائه او مع المؤسسات الطبية او مؤسسات المهن الطبية الاخرى وامرأها ، او استخدام من يقوم بهذا العمل .

د - بيع المينات الطبية سواء كان ذلك لمريض او لاي شخص او مؤسسة .

هـ - ممارسة اي عمل يتنافى مع كرامة المهنة وعدم اتقان اي عمل من الاعمال التالية :

١ - السماح باستعمال اسمه في ترويج الادوية والعقاقير ومختلف انواع العلاج .

٢ - اعلانه اسمه لاغراض تجارية بناية صورة من المنصور .

٣ - طلب او قبول بكافة او جزئيا يمكن نوعه لقاء التعمد بوصف ادوية او اجهزة معينة للمريض او لقاء ارسالهم الى مستشفى او منح علاج او دور للتريض او صيدلية او مختبر محدد في داخل الاردن او خارجا .

٤ - اجراء الاستشارات في محال تجارية او في ملحقاتها مما هو معد لبيع الادوية او الاجهزة بقصد النصح باستعمالها سواء اكان ذلك بالجان او نظير مرتب او مكافأة .

٥ - لا يجوز للطبيب ان يتقاضى اجر قمع اي من زملائه الا من يشترك معه في العلاج فعلا ، كما لا يجوز له ان يعمل وينشط باجر لطبيب آخر او مستشفى او مختبر بناية صورة من الصور .

٦ - يحظر على الطبيب اعطاء اي صدقة او تقرير طبي دون ان يسبق ذلك فحص طبي .

مادة ١١ - على الطبيب ان يتجنب الزمالة المستعرة في المهنة ، وحماية الدجالين الذين ياتون اميالا بخلفه للعثون في اي من فروع الطب .

كل من من الأهل

### الفصل الثالث

#### واجبات الطبيب تجاه مريضه

مادة ١٢ - على الطبيب عند قبوله رعاية أي شخص سواء في مواعيدته الخاصة أو في أي منشأة صحية أن يبذل كل جهده ومطلقة لتقديم العناية والمطهر والاحسان لكل المرضى على حد سواء .

مادة ١٣ - على الطبيب في مجال الرعاية الطبية الخاصة ترأفة انتقاليه التالية .

- أ - حرية المريض في اختيار الطبيب .
- ب - حرية الطبيب في ما يصفه مع مراعاة ظروف المريض المادية .
- ج - فيما عدا حالات الطوارئ والأسماط للطبيب الحق في رفض المعالجة لأسباب مهنية أو شخصية .
- د - يمكن للطبيب أن يمتنع عن معالجة مريضه بشرط :
  - ١ - أن لا يضر ذلك بمصلحة المريض .
  - ٢ - أن يقدم المعلومات اللازمة لمواصلته العلاج .

مادة ١٤ - تقتضي ممارسة الطب بعض الأحيان إعطاء وثائق أو تقارير أو مصدقات يحددها القانون وكل وثيقة من هذا النوع يجب أن تحمل توقيع الطبيب الذي يعطيها مهوراً بخط يده .

- أ - يجب على الطبيب عند أعداده للتقرير الطبي أن لا ينسى أنه يلزم بسر المهنة إلا في الحالات التي يحددها القانون .
- ب - يجب على الطبيب عند أعداده للتقرير أن يتوخى الموضوعية والدقة .
- ج - يستحسن أن يبين في التقرير الأسباب التي أوجبت كتابته .
- د - يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير موافقة للهدف المطلوب .
- هـ - على الطبيب عند كتابة التقرير أن يفرق بين المعلومات التي حصل عليها نتيجة للفحص الذي أجراه ونتيجة للاختلاط الخاصة وبين المعلومات التي يعطيها المريض أو أي شخص آخر وإذا اضطر لأن يدون في التقرير تشخيص أو معاناة طبيب آخر عليه أن يسجل اسم الطبيب وعنوانه في التقرير .
- و - على الطبيب أن يتأكد من شخصية طالب التشخيص .
- ز - يجب تدوين تاريخ الفحص بشكل واضح في التقرير ، وتاريخ إعطائه وتوقيع الطبيب الذي أعطاه مع ذكر عنوانه .
- ح - يجب أن لا يحوي التقرير الطبي سوى معلومات طبية .
- ط - أن أعطاه تقرير طبي مفسر أو يفقد المجاملة يعتبر خطأ يعاسب عليه .

مادة ١٥ - لا يجوز للطبيب إعطاء تقرير من متولى له يشهد نزع أوله بطلان على مرض موته السابق لوفاته إلا بعد أن يقتنع بسبب الوفاة حسب خبرته الطبية . وفي الحوادث المشبهة بكونها جنائية عليه إعلام السلطات القضائية التي تكون حينئذ صاحبة الحق في إجازة الدفن بعد الفحص من قبل الطبيب الشرعي مهما ظاهرياً أو تشريعياً وعلى الطبيب المالحج في الوقائع الجنائية التي تنتهي بالموت أن يمتنع من إعطاء شهادة وماقوان يخبر السلطات التي يعود إليها حق التصرف بالواقعة .

مادة ١٦ - قد تقع حوادث موت فجائي في العيادات الخاصة وتكون موضوع مسؤولية الطبيب المهنية ولا سيما ما يقع منها إثر إجراءات طبية على الطبيب في مثل هذه الوقائع أن يمتنع من إعطاء شهادة وفاة وأن يخبر أقرب سلطة مختصة ويحاول إخبار العائلة بدون تأخير أن أمكن .

مادة ١٧ - على الطبيب مهما يكن عمله أو اختصاصه أن يتولى الإسعاف الأولي للمريض المهددة حياته بالخطر ما لم تكن هناك قوة عاجزة تحول دون ذلك ، وعندئذ لا يمكن بالإمكان توفير العناية الطبية له من قبل طبيب اختصاصي .

مادة ١٨ - إذا طلب الطبيب بشكل ظريء لاسعاف مريض عاجز أو مائة لندرتة على التصرف ولم يتمكن من الحصول على الموافقة القانونية من الطبيب مع تثبيت ذلك في حينه ، فعليه أن يقدم بالمعالجة اللازمة دون النظر إلى أي اعتبار آخر .

مادة ١٩ - يمكن إخفاء خطورة المرض عن المريض ولا يجوز البوح له بالترجيح الميت إلا بكل حيطة وحذر ، ولكن يجب أن يحاط بالأهل علماً في حالة إخفاء الأمر على المريض .

مادة ٢٠ - على الطبيب طبقاً للقوانين النافذة أن يخبر المراجع الصحية المختصة عن معالجته مريضاً مصاباً بمرض سار أو معد أو يسر أمن المجتمع أن يعطي إرشادات الوقاية الصحية للوسط الذي يعيش فيه ذلك المريض وكذلك النصائح والإجراءات المناسبة لفرض قواعد الصحة العامة .

مادة ٢١ - أ - مع مراعاة القوانين الرامية بحظر على الطبيب إجراء الاجهاض الاختباري بأية وسيلة كانت إلا إذا كان استمرار الحمل خطراً على حياة الحامل ويشترط حينئذ :
 

- ١ - أن يتم الاجهاض من قبل طبيب مختص وبموافقة طبيب مختص آخر في مستشفى مريض .
- ٢ - أن يحرر محضراً بتقرير الحاجه إليه للاجهاض قبل إجراء العملية .
- ٣ - أن تنظم منه أربع نسخ أو أكثر حسب اللزوم يوقعها الأطباء والمريض وزوجها أو وليها وتحفظ نسخة في أمانة المريض .

 ب - إذا رفضت الحامل إجراء العملية رغم توضيح الطبيب لها خطورة وضعها فعليه الامتنال لارادتها بعد تثبيت معارضتها .

### الفصل الرابع

#### سر المهنة

مادة ٢٢ - يدخل في نطاق السر الطبي كل ما يطلع عليه الطبيب من أسرار مريضه الصحية والاجتماعية وما قد يراه ويسمعه أو يلمسه من مريضه أثناء اتصاله المهني به من أموره وأسراره .

مادة ٢٣ - على الطبيب ألا ينشئ بدون موافقة مريضه معلومات حصل عليها أثناء علاقته المهنية إلا في الأحوال التي يتطلبها القانون ولا يشترط في السر أن ينشئ المريض طبيبه للحفاظ عليه .

مادة ٢٤ - يجوز إفشاء سر المهنة بأحد الأسباب الآتية :
 

- أ - للمريض نفسه لما يتعلق به من مرضه أو مستقبلي .
- ب - للوصي أو الولي فيما يتعلق بسر مريض قاصر أو غير مدرك .
- ج - لذوي المريض إذا عرف أن لهذا الإفشاء فائدة في المعالجة وكانت حالة المريض لا تساعد على إدراك ذلك .
- د - أثناء خبرة طبية قضائية أو طبابة شرعية .
- هـ - عندما تقتضي الضرورة حفاظاً على أمن المجتمع الصحي .
- و - يمكن للطبيب أثناء تادية شهادة كخبير طبي أن يذكر سوابق المرض المفحوص المرضيه إذا حصل على طلب خطي من قبل القضاء يسمح له بذلك .
- ز - في الحالات التي يحددها القانون مثل حالات العدوى والتبليغ من الوفيات والولادات وبعض الأمراض المعدية التي تؤثر على الصحة العامة .
- ح - لأغراض علمية وللبحوث الطبية دون ذكر الأسماء والصور المرئية .

### الفصل الخامس

#### حقوق الزمالة

مادة ٢٥ - يجب أن تسود علاقات الأطباء ببعضهم صلاته الزمالة الحسنة التي تضمن توفر الاحترام والثقة المتبادلة فيما بينهم وتيسر سبل تعاونهم في كل ما يخدم المرضى ويحفظ مكانة المهنة .

مادة ٢٦ - على الأطباء تحاشي وقوع ما يسيء إلى علاقات الزمالة وأن يسعوا إلى حل ما قد يحصل بينهم من خلافات بطريق التفاهم السوي ، وإذا استعصى ذلك رجع الأمر إلى النقابة .

مادة ٢٧ - يحظر على الطبيب بشكل مطلق أن يعلن بأحد زملائه أو أن يردد الإشاعات التي تسيء إليه أو تؤذي في ممارسته مهنته .

هكذا من الأهل

مادة ٢٨ - يمنع الطبيب من السعي لاستدراج مرضى الآخرين اليه سواء اكان ذلك مباشرة او بواسطة كما لا يقبل منه السكوت مبين يوم بذلك اصلحه ويعلمه .

مادة ٢٩ - من حق الطبيب ان يستقبل في عيادته كل المرضى دون التزام نحو اي طبيب آخر سبق له ان يعالجه .

مادة ٣٠ - على الطبيب ان يقترح اجراء الاستشارة الطبية اذا تطلبت ظروف المعالجة ذلك وعليه ان يتبل اجراء الاستشارة اذا طلب المريض او اهله اجراءها وفي كلتا الحالتين فان الطبيب المعالج يقترح استشارة الطبيب الذي يراه اهلا لذلك . مع الاخذ بعين الاعتبار رغبات المريض والقبول بمدنيا بالالتقاء بكل طبيب مسجل في سجل النقابة اذا لم تكن لديه اسباب هامة تبرر عدم القبول، ويكون مكلفا بتنظيم اجراءات الاستشارة واذا كان الطبيب الذلوي لا يرى ضرورة لقبول ما يطلب منه فبإمكانه الانتحاب دون ان يكون لاحد الحق في طلب تفسير لذلك منه . وينطبق هذا على اختيار الجراح او اي اختصاصي آخر او مؤسسة علاجية .

مادة ٣١ - يتمتع الطبيب المعالج والمستشار عن ابداء ملىسه الى اي منها لدى المريض او ذويه وبمسند الاستشارة يتم تحرير الاستنتاجات واسلوب المعالجة موقعا واذا لم يحرر ذلك فانه يعني مشاركة المستشار للطبيب المعالج في رايه .

مادة ٣٢ - اذا اختلفت وجهات النظر اثناء الاستشارة في امر لم يكن التغلب عليه يحق للطبيب المعالج ان يرفض تطبيق اسلوب المستشار في المعالجة اذا كانت الاستشارة مقبولة من قبل المريض او وليه للطبيب المعالج الحق بالتخلي عن رعاية المريض طيلة مدة علاجه هذه .

مادة ٣٣ - منذ عدم الاتفاق مع احد الزملاء في طريقة العلاج يجب التقليل من ردة الفعل امام المريض الى الحد الادنى الا في حالات الخطا الطبي الجسيم فيحق له تقديم شكوى خطية لجلس النقابة .

مادة ٣٤ - ليس من حق الطبيب المستشار العودة لزيارة المريض خلال الفترة المرضية التي تمت بشأنه الاستشارة الا بعلم الطبيب المعالج وموافقته .

مادة ٣٥ - يتداول اطباء المستشارون مع الطبيب المعالج حالة المريض بعزل عنه وعن ذويه .

مادة ٣٦ - لا يسمح للطبيب ان يدير عيادة زميله بصورة مؤقتة لمدة تزيد من شهر واحد متصل الا بموافقة مجلس النقابة على ان لا تزيد من سنة .

مادة ٣٧ - لا يجوز للطبيب ان يغيب عنه بصورة مؤقتة لرعاية ومعالجة مرضاه الاطباء مسجلا في النقابة وموافقا له بالعمل وفي نفس الاختصاص .

مادة ٣٨ - لا يجوز ان تدار عيادة طبيب في حالة غيابه عنها خارج البلاد لمدة تزيد من ستة اشهر الا بموافقة مجلس النقابة .

مادة ٣٩ - لا يجوز ان يكون للطبيب اكثر من عيادة واحدة ، ومن الممكن ان يكون له عيادة ثانية بمسند موافقة مجلس النقابة ، وذلك عندما تستدعي مصلحة سكان المنطقة ذلك ، ولكن يجب ان تسحب هذه الموافقة عندما تنتهي عيادة من نفس الاختصاص في هذه المنطقة فومن حاجة السكان ، ولا يجوز بآية حال ان يكون للطبيب - اعضاء لمساعدة الرئيسية ساكن من عيادة ثانوية .

مادة ٤٠ - في حالة معالجة المريض في مستشفى خاص او عام فانه يتولى على اشراك طبيب آخر في معالجته ما لم يوافق في المادة ٣٧ . يمكن الاستشارة الطبية بموافقة النظام الادارية في المشافي العامة ولا يجوز لاي طبيب ان يتصل بهذا المريض معالجيا الا بموافقة الطبيب المعالج او من يبوب عنه .

## الفصل السابع

### الانصاب والاجور

مادة ٤١ - للنقابة الحق في وضع حد ادنى وحد اعلى للاجور الطبية ويحظر على الطبيب تقاضي اجور اقل او اعلى من الاجور المقررة من النقابة ، ولكن الطبيب حر في ان يقدم خدمات مجانية عندما يدفعه ضميره الى ذلك ويحظر على الطبيب استيفاء اية انصاب من زملائه الاطباء كما جرت العادة ان يعالج الاطباء مجاناً عائلات زملائهم وطلاب الطب ، على ان المطالبة بانصاب من هؤلاء لا يشكل مخالفة مملكية .

مادة ٤٢ - لا يجوز الاعلان من اوقات محددة للمعالجة المجانية وللطبيب الحق في اداء واجبه مجانا لاسباب وجدانية وانسانية في جميع الاوقات .

مادة ٤٣ - ان المعالجة بطريق المعاولة محظورة سواء اكان ذلك على اساس مدة المعالجة او نتيجةها يستثنى من ذلك العمليات الجراحية والولادة والعلاج الطبيعي والاستطباب في مصحات الاستشفاء .

مادة ٤٤ - اذا قام طبيب آخر بمساعدة الجراح لظروفه اقتضتها طبيعة العملية فان له الحق في تقاضي انصابه من اجر العملية مباشرة .

مادة ٤٥ - اجتماع الطبيب المعالج مع زميل آخر في استشارة طبيه يبرر حصوله على انصاب خاصة .

مادة ٤٦ - ينظم الطبيب سجلا لمرضاه بدون تمييز التشخيص والعلاج وعليه الاحتفاظ بهذا السجل مدة لا تقل من خمس سنوات .

## الفصل الثامن

### صلات الاطباء باعضاء المهن الطبية الاخرى

مادة ٤٧ - يجب ان تسود علاقات الاطباء باعضاء المهن الطبية الاخرى روابط التعاون والاحترام ومراعاة استقلال مصالح الجميع والحرص على عدم الاساءة اليهم ماديا ومعنويا وتجنب كل تدخل لا تتطلبه مصلحة المريض او المهنة ، وكل خلل يصيب هذه العلاقات يرفع الى النقابات المهنية ذات العلاقة .

مادة ٤٨ - لا يجوز للطبيب الممارس ان يشارك في اي مؤسسة دوائية او مخبرية باستثناء الشركات المساهمة العامة كما لا يجوز ان يتقاضى اي راتب او عمولة او هبة باستثناء العيّنات والهدايا التي يجري توزيعها بشكل عام من اية مؤسسة متصلة بالعمل الطبي .

مادة ٤٩ - على الطبيب ان ينتع من اعطاء اي شهادة طبية بشأن اي مستحضر طبي الا لغايات علمية وباسلوب علمي دون ذكر للاسم التجاري او اسم المصنّع المنتج .

كل من من المأهل